مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
العدد السادس ــ المجلد الثاني
إبريـل 2018م
ISSN: 2522-3372

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

الديون الخارجية لبعض الدول العربية وآثارها الاقتصادية خلال الفترة (1995- 2016)

حنان محمد أحمد سليمان
جامعة طيبة || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدف البحث إلى بيان الأسباب الحقيقية وراء تزايد حجم الديون الخارجية لبعض الدول العربية، وهل ساعدت هذه المديونية في تحقيق التنمية المنشودة، كما هدف إلى التعرف على تطور حجم المديونية الخارجية في بعض الدول العربية (مصر والأردن وتونس والمغرب ولبنان) وأسبابها وآثارها الاقتصادية وأهم الاستراتيجيات المقترحة لإدارة المديونية الخارجية منذ 1995، وقد تم استخدام منهج التحليل الوصفي من خلال بيان أزمة المديونية الخارجية في بعض الدول العربية محل البحث. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: تفاقم حدة المديونية الخارجية لبعض الدول العربية منذ منتصف التسعينات وحتى عام 2016، وذلك نتيجة للسياسات التمويلية الخاطئة التي اتبعتها تلك الدول في تمويل التنمية، بالإضافة إلى استمرارها في الاستهلاك والاستثمار والاستيراد بدرجة تفوق كثيراً الإنتاج والادخار والتصدير. كما كشفت تباين شروط المديونية الخارجية من دولة عربية إلى أخرى، كما أن العجز في الموازنات العامة لبعض الدول العربية يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية لها، وفي ضوء النتائج تم اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها الحد من الآثار السلبية للظاهرة محل البحث..

الكلمات المفتاحية: أزمة الديون الخارجية- الدول العربية- شروط المديونية الخارجية- الآثار الاقتصادية.

1- مقدمة:

تزايدت حدة المديونية الخارجية لبعض الدول العربية منذ بداية الثمانينات حتى اليوم، وذلك نتيجة للسياسات التمويلية الخاطئة التي اتبعتها تلك الدول في تمويل التنمية، بالإضافة إلى استمرارها في الاستهلاك والاستثمار والاستيراد بدرجة أكبر من الإنتاج والادخار والتصدير، بجانب تفاقم شروط الاقتراض وتدهور أسعار سلع التصدير الرئيسية لتلك الدول، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تفاقم العجز الجاري لميزان المدفوعات وتفاقم أزمة الديون الخارجية والتعثر في سداد ديونها في مواعيدها المحددة (البنك الأهلي المصري، 2006). هذا بجانب اعتماد بعض الدول العربية في تمويل برامجها وخطط التنمية فيها على الموارد الأجنبية بدرجة كبيرة وليس باعتبارها موارد متممة ومكملة للموارد المالية الوطنية، حيث أدى ذلك إلى تحول أزمة التنمية في الدول العربية إلى أزمة ديون واستثمارات خارجية متفاقمة. بجانب انعدام وجود استراتيجيات واضحة وسليمة للتنمية بالقدر الكافي عند الدول المانحة، وخاصة تلك المتعلقة بإدارة الإقراض والاستثمارات في الدول العربية. بالإضافة إلى عدم وجود سياسات وخطط استثمارية جيدة لإنفاق القروض الأجنبية في مشاريع استثمارية تعمل على تطوير الاقتصاديات الوطنية لبعض الدول العربية، حيث أن الجزء الأكبر من القروض تم إنفاقه في مشروعات استهلاكية لا تتسم بالديمومة والاستمرارية ولا تساعد على تحقيق التنمية المنشودة، والجزء المتبقي تم استخدامه في تمويل بعض المشروعات الأخرى واستيراد السلع الاستهلاكية والكمالية...الخ (على توفيق الصادق، 2003).

وطبقا للتقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عام 2016، ارتفع إجمالي مقدار الدين الخارجي لنحو20 دولة عربية من 426.4 مليار دولار عام 2000، إلى نحو 923.4 مليار دولار عام 2016. وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016 فإن الديون الخارجية للدول العربية المقترضة تتزايد بشكل مستمر منذ عام2007. ويرجع الارتفاع في حجم الدين الخارجي إلى لجوء العديد من الدول العربية إلى الاقتراض

الخارجي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها على عجز الموازنات العامة، وكذلك الآثار السلبية الناجمة عن ثورات الربيع العربي وإصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز في موازناتها العامة، نتيجة الارتفاع المستمر في حجم الإنفاق العام، كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي لتلك الدول عام 2016 لتصل إلى نحو 19.3 مليار دولار(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016). ويرجع ظهور مشكلة الديون الخارجية للدول العربية إلى الاقتراض المفرط من قبل الدول لتمويل عمليات ذات عوائد اقتصادية غير مؤمنة، ولكنها مضمونة من قبل حكوماتها. بجانب قيام الدائنون بسرعة المخاطرة في منح القروض الناجمة عن عمليات إعادة تدوير فوائض النفط (البترودولارات) بعد أزمة النفط عام 1973، وبالتالي ينبغي عليهم أن يتحملوا جانبا من عبء الديون(محمد صبحي، 2005).

ويمكن تصنيف الديون الخارجية إلى ثلاثة أنواع هي (علي عبد الغني مهرة، 2004): القروض الحكومية أو الرسمية (القروض التي تمنح من طرف حكومة أجنبية إلى حكومة أخرى)، بجانب القروض المتعددة الأطراف (تمنح من طرف منظمات دولية)، وأخيراً القروض الخاصة (تمنح من بنوك أجنبية خاصة إلى حكومة ما أو إلى مؤسسة عامة أو خاصة).

2- أهمية البحث:

ترجع أهمية اختيار موضوع البحث إلى تزايد الاهتمام بمشكلة المديونية الخارجية على المستوى المحلى والدولي رغم تعرض هذه المشكلة ومدى تأثيرها على عملية التنمية الاقتصادية للعديد من الدراسات والبحوث والمبادرات والمؤتمرات الإقليمية والعالمية دون التوصل إلى حلول ناجعة. وقد تزايدت حدة المشكلة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة من خلال توجه معظم الدول النامية ومنها الدول العربية إلى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من جانب صندوق النقد الدولي والجهات المانحة والشروط الواجب إتباعها من جانب الدول المدينة حتى يمكن إعادة جدول الديون الخارجية والحصول على قروض أخرى جديدة والتي كان لها تأثيرات ومخاطر سلبية كبيرة على التنمية الاقتصادية في معظم هذه الدول النامية ومنها الدول العربية محل البحث تمثلت في خصخصة المشروعات العامة وما ترتب عليها من نتائج تسريح العاملين وزيادة حدة الفقر. وفى ضوء ذلك كان لابد من بذل مزيد من الدراسة والتفكير في إيجاد الحلول التي تمكن الدول العربية المعنية من تجاوز هذه المشكلة والانطلاق من جديد في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- إشكالية البحث:

لجأت بعض الدول العربية المدينة محل البحث (مصر والأردن وتونس والمغرب ولبنان) مثلها مثل معظم الدول العربية إلى التمويل الخارجي لسد النقص في مواردها المحلية وتوفير العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع والخدمات الضرورية لإحداث التنمية الاقتصادية والتسريع بمعدلات النمو الاقتصادي بها، وقد تم اختيار تلك الدول نظرا لتوافر البيانات عنها خلال الفترة البحثية المذكورة.

وبالرغم من ارتفاع قيمة المديونية الخارجية للدول العربية إلى 923.4 مليار دولار في عام 2016 بالمقارنة بحوالي 426.4 مليار دولار عام 2000، إلا أنها لم تحقق الهدف المأمول منها من حيث تحقيق التنمية المطلوبة، وبالتالي أصبحت معظم هذه الدول غير قادرة على سداد الديون الخارجية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016).

وفى ضوء ذلك ينبغي طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير وانعكاسات تزايد الديون الخارجية على اقتصاديات بعض الدول العربية المدينة؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم وأنواع الديون الخارجية ؟

- ما هي أهم الشروط المتعلقة بمنح القروض الخارجية، وهل تختلف هذه الشروط من دولة إلى أخرى؟
- ما هو الوضع الراهن لتطور الديون الخارجية لبعض الدول العربية محل البحث خلال الفترة (1995-2016)؟
- ما هي أهم الأسباب الحقيقية وراء تزايد حجم الديون الخارجية في بعض الدول العربية المدينة؟
- ما هو دور مساهمة الديون الخارجية لبعض الدول العربية محل البحث في تمويل وتحقيق التنمية المنشودة بها؟
- ما هي أهم المخاطر والآثار الاقتصادية المترتبة على تزايد الديون الخارجية؟
- ما هي أهم الوسائل الدولية المقترحة للحد من تفاقم مشكلة الديون الخارجية؟

4- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التعرف على مفهوم وأنواع الديون الخارجية.
- بيان أهم الشروط المتعلقة بمنح القروض الخارجية وأسباب اختلافها من دولة إلى أخرى.
- تحليل الوضع الراهن لتطور حجم الديون الخارجية في بعض الدول العربية المدينة (مصر والأردن وتونس والمغرب ولبنان) ومؤشراتها خلال الفترة (1995-2016).
- تحليل وتفسير أهم الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى تفاقم الديون الخارجية لتلك الدول محل البحث.
- تحليل وتفسير دور ومساهمة الديون الخارجية لبعض الدول العربية محل البحث في تمويل وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة بها.
- التعرف على أهم المخاطر والآثار الاقتصادية المترتبة على تزايد الديون الخارجية في الدول العربية محل البحث.
- التعرف على أهم الوسائل الدولية المقترحة للحد من تفاقم مشكلة الديون الخارجية.
- استخلاص أهم النتائج والتوصيات المقترحة على المستوى المحلى والقومي لتلك الدول محل البحث.

5- فروض البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يؤدي استمرار العجز في الموازنات العامة لبعض الدول العربية محل البحث إلى تزايد ديونها الخارجية.
- تقليل فجوة الموارد المحلية هي الركيزة الأساسية لمواجهة تزايد الديون الخارجية لبعض الدول العربية.
- يمكن للديون الخارجية المساهمة في تسريع التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لبعض الدول العربية في حالة توظيفها في مشروعات تنموية إنتاجية وليست استهلاكية.
- يؤدي تزايد الديون الخارجية لبعض الدول العربية محل البحث إلى مزيد من التبعية بمختلف أشكالها التجارية والمالية والتكنولوجية.
- يوجد اختلاف في شروط المديونية الخارجية من دولة عربية إلى أخرى حسب ظروف كل دولة.
- يؤدي تفاقم أعباء خدمة الديون الخارجية لبعض الدول العربية محل البحث إلى استنزاف ثروات تلك الدول مما يشكل عبء ثقيل على الأجيال القادمة.

6- منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرف على مشكلة الديون الخارجية في بعض الدول العربية المدينة (مصر والأردن وتونس والمغرب ولبنان) وقد تم اختيار تلك الدول نظرا لتوافر البيانات عنها خلال الفترة البحثية المذكورة ومحاولة توصيف وتحليل البيانات والمعلومات بالاعتماد على الكتب والدوريات والتقارير المتخصصة ذات الصلة بذلك. وقد تم الاعتماد على التقارير والإحصاءات الاقتصادية التي تصدر عن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسة التمويل العالمي للتنمية وصندوق النقد العربي بالإضافة إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد ونشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية.

7- خطة البحث:

ينقسم البحث إلى:

أولاً: تطور الديون الخارجية لبعض الدول العربية خلال الفترة (1995-2016)

ثانياً: الأسباب الداخلية والخارجية لتزايد الديون الخارجية العربية.

ثالثاً: شروط الديون الخارجية والآثار الاقتصادية المترتبة عليها.

رابعاً: أهم الوسائل الدولية المقترحة لعلاج الديون الخارجية.

خامساً: نتائج وتوصيات البحث.

أولا: تطور الديون الخارجية لبعض الدول العربية خلال الفترة (1995-2016)

1- تطور الديون الخارجية لبعض الدول العربية.

يشمل إجمالي الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية المقترضة على الديون الطويلة والقصيرة الأجل من الجهات الرسمية والخاصة، وتسهيلات صندوق النقد الدولي، والديون الخاصة غير المضمونة بين المصادر الوطنية والدولية (عبد الحميد الزقلعي، 2000).

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1) إلى ارتفاع حجم الدين الخارجي للدول النامية بشكل ملحوظ ومتعاظم مع بداية النصف الثاني من التسعينيات حيث تزايد حجم الدين الخارجي من 1.8 تريليون دولار عام 1995 إلى 8.9 تريليون عام 2016، في الوقت نفسه وصلت نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات إلى ذروتها عام 2009 مسجلة نسبه بلغت نحو 32.0% ثم تراجعت إلى نحو 25.7% عام 2010 ثم تزايدت باستمرار لتصل إلى نحو 33.4% عام 2016. وهذا يعبر عن دور الدين وخدمة الدين في تآكل موارد الدول النامية من العملة الصعبة التي هي في أمس الحاجة لها من أجل تنميتها بسبب ارتفاع فاتورة الواردات. وهو الأمر الذي يثير تساؤلات عديدة عن مدى فعالية المبادرات الدولية المستخدمة لحل تلك الأزمة.

وقد انعكس ذلك على تزايد متوسط معدلات التضخم بها من 4.9% عام 1995 إلى نحو 6.3% عام 2016، في الوقت الذي تشهد فيه معدلات نمو مرتفعة باستثناء عام 2009 (2.7%) والذي ارتفع من 5.3% عام 1995 ليصل إلى نحو 7.3% عام 2010 ثم تراجع إلى نحو 4.6% عام 2015 ثم تزايد إلى نحو 5.2% عام 2016، وهو ما يؤكد على أن هناك نمو بدون تنمية حقيقية. كما تشير البيانات إلى تزايد حجم الاحتياطيات الخارجية للدول النامية من 1.9 تريليون دولار عام 1995 لتصل إلى نحو 8.5 تريليون دولار عام 2016 لتغطي في المتوسط واردات حوالي 9-12 أشهر.

جدول رقم (1) تطور حجم الديون الخارجية في الدول النامية وخدمتها (1995– 2016)(بالمليار دولار)

بيان/ السنة	إجمالي الديون الخارجية	% مدفوعات خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات	حجم الاحتياطي الخارجي	معدل النمو الحقيقي (%)	معدل التضخم (%)
1995	1.805	23.3	1.980	5.3	**4.9**
1998	2.104	26.7	1.765	5.9	**5.7**
1999	2.155	28.9	2.123	6.1	**6.1**
2000	2.120	22.5	2.340	6.5	**5.2**
2005	3.114	28.2	2.304	7.3	**5.9**
2006	3.500	27.3	3.073	8.2	**5.6**
2007	4.345	25.2	4.369	8.8	**6.5**
2008	4.628	25.7	4.951	6.1	**9.2**
2009	4.881	32.0	5.597	2.7	**5.2**
2010	5.254	25.7	6.481	7.3	**6.2**
2013	7.436	29.4	8.008	5.0	**5.9**
2015	7.791	31.6	7.888	4.6	**5.1**
2016	**8.927**	**33.4**	**8.469**	**5.2**	**6.3**

المصدر: جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (2) إلى تزايد الفائض في الموازنات العامة للدول العربية، حيث ارتفع من 87.3 مليار دولار عام 2000 ليصبح نحو 143.2 مليار دولار عام 2005 ثم يزداد إلى نحو 157.5 مليار عام 2006 ويصل إلى ذروته عام 2008 مسجلا 286.9 مليار دولار، ثم يتحول الفائض إلى عجز في الموازنات العامة مسجلاء عجزا بلغ نحو 74 مليار دولار عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، ثم يتحول إلى فائض مرة أخرى عام 2010 ليصل إلى نحو 20.6 مليار دولار. وقد يرجع الفائض في الموازنات العربية خلال الفترات المشار إليها إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي بالنسبة للدول المنتجة للنفط وزيادة حصيلة الضرائب والموارد المحلية لبعض الدول العربية الأخرى وتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي والتوجه للخصخصة وزيادة حصيلة بيع المشروعات العامة للقطاع الخاص. ومنذ عام 2011 تحول الفائض في الموازنات العامة إلى عجز مستمر حتى عام 2016، حيث ارتفع العجز في الموازنات العامة من نحو 26.3 مليار دولار عام 2011 ليصل إلى نحو 86.5 مليار دولار عام 2016 بسبب أحداث وثورات الربيع العربي وتراجع أسعار النفط وتزايد الإنفاق العام العسكري بهدف تحقيق الأمن والآمان والاستقرار بالإضافة إلى المطالبات المستمرة بزيادة الأجور وإصلاح المرافق العامة التي تضررت من جراء ثورات الربيع العربي. أما بالنسبة لموقف ميزان المدفوعات الكلى في الدول العربية فكما تشير البيانات بنفس الجدول إلى تحول العجز من 24.2 مليار دولار عام 2000 ليصبح فائض مسجلاً حوالي 122.4 مليار عام 2005 ثم يزداد الفائض ليصل إلى نحو 221.4 مليار عام 2007، ثم يتراجع الفائض ليصبح 170.8 مليار دولار عام 2008 وبسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع حصيلة الصادرات السلعية تحول الفائض إلى عجز بلغ حوالي 12.8 مليار دولار عام 2009 ثم يتحول العجز إلى فائض عام 2010 ليصل إلى نحو 83.07 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط في الدول المنتجة للنفط. ومنذ عام 2012 تحول الفائض في ميزان المدفوعات الكلى إلى عجز مستمر حتى عام 2016، حيث ارتفع العجز في ميزان

المدفوعات الكلى من نحو 24.5 مليار دولار عام 2012 ليصل إلى نحو 162.9 مليار دولار عام 2016 بسبب أحداث وثورات الربيع العربي وتراجع أسعار النفط وتراجع حجم الصادرات من السلع والخدمات وزيادة حجم الواردات. كما ارتفع حجم الاحتياطي الخارجي للدول العربية من 472.6 مليار دولار عام 2000 ليصل إلى نحو 924.5 مليار عام 2009، ثم إلى 1.5 تريليون دولار عام 2016، كما ارتفع معدل تغطية الاحتياطي الخارجي للواردات السلعية من 16.1 شهر عام 2000 ليصل إلى نحو 16.4 شهر عام 2016، وهو الأمر الذي يعكس عدم التخوف من تزايد فجوة الأمن الغذائي في الدول العربية رغم تفاوت هذه النسب من دولة إلى أخرى.

جدول رقم (2) ميزان المدفوعات والموازنات العامة والاحتياطي الخارجي في الدول العربية (2000– 2016)

(بالمليون دولار)

البيان / السنة	العجز والفائض الكلى في الموازنات العامة	ميزان المدفوعات الكلى	حجم الاحتياطي الخارجي	تغطية الاحتياطي الخارجي للواردات السلعية بالأشهر
2000	87،298	-24،236	472،655	16،1
2005	143،224	122،417	498،213	16،7
2006	157،513	136،0531	534،277	18،6
2007	141،261	221،440	752،349	19،4
2008	286،931	170،782	918،322	17،5
2009	-73،984	-12،844	924،476	20،4
2010	- 20،565	83،079	1،008،594	20،3
2011	-26.284	86.256	1.112.220	19.7
2012	-61.529	-24.521	1.119.235	18.7
2013	-153،921	-94،726	1،264،356	20،0
2014	-65،083	-171،879	1،370،848	20،4
2015	-67،032	-115،063	1،352،568	19،8
2016	-86.472	-162.874	1.456.327	16.4

المصدر: جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى أن إجمالي الديون الخارجية لبعض الدول العربية المقترضة (عينة البحث) قد بلغت نحو 72.8 مليار دولاراً في نهاية عام 1995، ثم تراجعت في نهاية عام 2000 لتصل إلى نحو 68.7 مليار دولار. ومع حلول عام 2006 تزايد إجمالي الديون الخارجية لدول العينة ليصل إلى 88.1 مليار دولار مقارنة بنحو 92.3 مليار دولار عام 2005. وقد تأثر تراجع الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة محل البحث في عام 2006 مقارنة بعام 2005 بعاملين رئيسيين هما (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007): السداد المبكر لجزء من المديونية الخارجية لبعض الدول العربية وارتفاع المديونية الخارجية المقومة بالدولار نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. كما أدى ارتفاع سعر النفط الخام في الأسواق العالمية في عام 2006 إلى زيادة عوائد الصادرات النفطية لمعظم الدول العربية المقترضة المصدرة للنفط. ومنذ عام2007 وحتى عام 2016 تزايدت المديونية الخارجية للدول العربية بشكل متتالي حيث ارتفعت من نحو 96.3 مليار دولار عام 2007 إلى نحو180.7 مليار دولار عام 2016. ويرجع ارتفاع المديونية الخارجية في الدول محل البحث إلى حاجة تلك الدول إلى الاقتراض الخارجي

لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها على الموازنات العامة لهذه الدول ونتائج ثورات الربيع العربي، كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي لتلك الدول محل البحث عام 2016 لتصل إلى نحو 18.6 مليار دولار(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016).

جدول رقم (3) إجمالي الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية خلال الفترة (1995-2016) (بالمليون دولار)

السنة / الدولة	1995	2000	2006	2007	2008	2009	2010	2013	2014	2015	2016
الأردن	6.299	6.753	7.315	7.409	5.134	5.457	6.503	6.947	10.189	11.310	26.152
تونس	10.923	11.568	18.121	19.291	21.929	20.984	21.612	24.609	26.210	28.940	29.724
لبنان	1.332	6.870	20.047	20.951	20.900	21.012	20.274	24.118	30.528	32.977	34.457
مصر	31.776	27.109	28.958	32.840	32.123	33.287	34.993	38.823	45.752	48.361	55.764
المغرب	22.445	16.372	13.709	15.823	16.492	19.368	23.575	25.222	28.801	30.715	34.621
المجموع	72.775	68.672	88.15	96.314	96.578	100.108	106.957	119.719	141.48	152.303	180.718

المصدر: جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة.

وتشمل هذه المديونية الخارجية خمسة دول عربية مقترضة (مصر والأردن وتونس والمغرب ولبنان) وهي الأعلى مديونية خارجية طبقا لعبء المديونية الخارجية كما تبينه مؤشرات نسبة الدين الخارجي إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الصادرات من السلع والخدمات، وقد وضعت هذه المؤشرات استناداً إلى معايير التصنيف الدولية(ناصح الناصح، 2010). ويمكن وفق هذه المؤشرات تبويب الدول العربية المقترضة (عينة البحث) ضمن ثلاث مجموعات (البنك الدولي، 2011): الدول ذات المديونية المعتدلة نسبياً وتشمل (مصر والأردن)، حيث تقل نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 25% وتقل نسبة الدين القائم إلى الصادرات من السلع والخدمات عن 200%. بجانب الدول ذات المديونية المرتفعة نسبياً ولكنها رغم ذلك قادرة على إدارتها وتشمل (المغرب وتونس)، حيث تتراوح نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل منهما ما بين 25، 50%، ونسبة الديون الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات بين 200، 350% في هذه الدول. وأخيرا الدول التي تعاني من تفاقم المديونية وصعوبة إدارتها وهي (لبنان)، حيث تزيد نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها عن 50%، وتزيد نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات عن 350%.

وبالنسبة لإجمالي الدين الخارجي لبعض الدول العربية الخمسة محل البحث عام 2016، تأتي مصر في أعلى القائمة بنحو 55.8 مليار دولاراً ثم المغرب بنحو 34.6 مليار دولاراً، ثم لبنان بنحو 34.4 مليار دولار، ثم تونس بنحو 29.7 مليار دولار، وأخيرا الأردن بنحو 26.1 مليار دولاراً.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى أن مديونية مصر الخارجية تعد من أكبر الدول العربية المدينة حيث بلغت هذه المديونية عام 1995 نحو 31.8 مليار دولاراً. ثم استمر تراجع الدين العام الخارجي إلى نحو 1، 27 مليار دولار في عام 2000 ليصل إلى نحو 28.9 مليار دولار في عام 2006، ثم تزايد بسرعة منذ بداية 2007 وحتى عام 2016 ليصل إلى نحو 32.8، 55.8 مليار دولار على الترتيب. ولكن هذه الأرقام تقل كثيراً عما كانت عليه أواخر الثمانينيات بسبب إلغاء حصة كبيرة من ديون مصر المستحقة للولايات المتحدة ودول عربية خليجية في عامي 1990، 1991 إبان أزمة الخليج مما أدى إلى استبعادها من قائمة البنك الدولي للدول المتضررة بشدة من الديون الخارجية. وتصنف مصر الآن مع المغرب وتونس في قائمة الدول المتوسطة المديونية (عبدالسلام نصير، 2006).

وجدير بالذكر أن مصر حصلت على ربع القروض التي حصلت عليها دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بعد نجاح المصارف العامة الدولية التي تسيطر عليها الدول الصناعية مثل البنك الدولي في إقناع مصر بالاقتراض بكثافة منها خلال الفترة من 2001-2008 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2009).

حيث اقترضت مصر خلال الفترة من 2001- 2008 من البنك الدولي حوالي 1.272 مليار دولار لتكون بذلك الدولة الشرق أوسطية الأكثر حصولاً على قرض من البنك الدولي خلال تلك الفترة. كما جاءت المغرب في المرتبة الثانية في الاستدانة من البنك الدولي بمقدار 838 مليون دولار ثم تونس بمقدار 803 ملايين دولار (الأمم المتحدة، 2009).

كما تعتبر مصر الدولة الأكثر استدانة من مؤسسة دولية أخرى تسيطر عليها الدول الصناعية وهي مؤسسة التمويل الدولية (I.F.C) والتي تعتبر الركيزة التي تقدم القروض للقطاع الخاص في الدول المقترضة. فقد اقترضت مصر بمفردها 283 مليون دولار من هيئة التمويل الدولية خلال الفترة من 2001-2008 .كما كانت مصر أيضا أكبر مقترض خلال الفترة من 2001-2008 من بنك الاستثمار الأوروبي (E.I.B) إذ وصل إجمالي قروضها إلى ثلاث مليارات دولار، في حين جاءت تونس في المرتبة الثانية بإجمالي 1.7 مليار دولار ثم المغرب بمقدار 1.3 مليار دولار . كما أن هيئة المعونة الأمريكية خصصت أكبر مبلغ لبند التنمية الاقتصادية في مصر حيث خصصت 14.6 مليار دولار لهذا الغرض خلال الفترة من 1979 وحتى منتصف 2008 (صندوق النقد العربي، 2009).

كما يأتي المغرب في المرتبة الثانية في قائمة الدول العربية المدينة محل البحث حيث بلغت قيمة ديونها عام 1995 نحو 22.4 مليار دولار. وقد تراجع الدين العام الخارجي من 4، 16 مليار دولار عام 2000 إلى 7، 13 مليار دولار عام 2006، ثم تزايد بشكل مستمر خلال الفترة من 2007 حتى 2016 من نحو 15.8 إلى نحو34.6 مليار دولار.

أما في تونس، فقد بلغ رصيد الدين العام الخارجي عام 1995 نحو10.9 مليار دولاراً ثم استمر في التزايد حتى بلغ نحو 18.1 مليار دولار في عام 2006 بعد أن قامت تونس بالسداد المبكر لجزء من مديونيتها الخارجية في ضوء الحصول على عوائد خصخصة شركة الاتصالات التونسية، فقد ترتب على ارتفاع أسعار صرف معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار في عام 2006 زيادة قيمة الدين العام الخارجي المقوم بالدولار، في ظل ثبات العوامل الأخرى لمعظم الدول العربية المقترضة (World Development Indicators,2010). ومنذ عام 2007 تزايد الدين الخارجي بشكل مستمر في تونس من نحو 19.3 مليار دولار ليصل إلى نحو 29.7 مليار دولار عام 2016 بسبب ثورات الربيع العربي وما ترتب عليها من نتائج.

وبالنسبة للأردن فقد بلغ رصيد الدين العام الخارجي حوالي6.3 مليار دولاراً عام 1995 ثم تزايد بشكل طفيف عام 2000 إلى نحو 6.7 مليار دولار واستمر في الحفاظ على مستواه حتى عام 2005. ولقد أدى تغير سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار إلى زيادة قيمة المديونية الخارجية بنحو 275 مليون دولار في عام 2006 لتصل إلى نحو 7.3، مليار دولار ثم انخفضت لتصل إلى نحو 5.1، 5.4 مليار دولار عامي 2008، 2009 (جليلة فريد طريف، 2010) وتزايدت المديونية الخارجية بشكل مستمر منذ عام 2010 من نحو 6.5 مليار دولار لتصل إلى نحو 26.1 مليار دولار عام 2016، علماً بأن صافي تسديدات القروض الخارجية بلغ حوالي 94 مليون دولار في عام 2009 (عبد الله رمضان الكندري، 2009).

ويرجع ارتفاع رصيد الدين العام الخارجي بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدينار الأردني (خاصة أسعار صرف اليورو) الذي حال دون انخفاض رصيد الدين الخارجي بصورة واضحة، حيث كان لهذا العامل بالغ الأثر في ارتفاع رصيد المديونية الخارجية للأردن (صندوق النقد العربي، 2009).

أما في لبنان، فقد ارتفع الدين العام الخارجي بشكل كبير من1.3 مليار دولار عام 1995 إلى نحو 8، 6 مليار دولار في عام 2000 ثم إلى تزايد بشكل غير مسبوق ليصل إلى 20.0 مليار دولار في عام 2006 بسبب التداعيات الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006. ومنذ ذلك العام لم يتراجع الدين الخارجي بل تزايد عام 2009 ليصل إلى نحو 21.0 مليار دولار، وبلغ عام 2016 نحو 34.4 مليار دولار.

كما تشير بيانات الجدول رقم (4) إلى مكونات هيكل الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية المقترضة محل البحث خلال الفترة من 2010 حتى 2016 والتي تمثلت في الآتي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016): ديون طويلة الأجل من مصادر رسمية، وبلغ متوسط مجموعها لدول العينة عام 2010 نحو 64.1 مليار دولار ثم تزايدت عام 2016 لتصل إلى نحو 77.9 مليار دولار. في حين شكلت الديون طويلة الأجل من مصادر خاصة نحو 20.3% من إجمالي الديون الخارجية للدول محل البحث. كما شكلت الديون قصيرة الأجل نحو 12.0% من إجمالي الديون الخارجية للدول محل البحث، وبلغ متوسط مجموعها لدول العينة عام 2010 نحو 4.8 مليار دولار ثم تزايدت عام 2016 لتصل إلى نحو 6.2 مليار دولار. هذا بجانب الديون الخارجية المتمثلة في تسهيلات صندوق النقد الدولي لتمويل برامج التصحيح الاقتصادي والتي شكلت نحو 2.0% من إجمالي الديون الخارجية للدول محل البحث. وجدير بالذكر أن هيكل الديون الخارجية للدول العربية محل البحث هي قصيرة الأجل ومعظمها مستحق لبنوك تجارية ووكالات ضمان الصادرات في أوروبا واليابان وشمال أمريكا.

ومن حيث توزيع الديون الخارجية على القطاعات الاقتصادية لبعض الدول العربية المقترضة حاز القطاع العام في هذه الدول على نصيب الأسد من الديون الخارجية حيث تجاوزت نسبة قروض القطاع العام من إجمالي المديونية نحو 81% في عام 2015 بالمقارنة مع 54% في بقية الدول النامية حسب بيانات البنك الدولي. وتفاوتت هذه النسبة بين الدول العربية وكانت الأعلى في حالة مصر والأردن والمغرب إذ تجاوزت 80%. وتشير البيانات إلى أن الدول التي يحتكر قطاعها العام النصيب الأكبر من الديون الخارجية لعام 2015 هي نفسها أكثر الدول العربية مديونية (World Development Indicators,2015).

جدول رقم (4): هيكل الديون الخارجية لبعض الدول العربية (2010-2016)(بالمليون دولار)

الدولة	ديون حكومية طويلة (مليون دولار)		ديون قصيرة الأجل (مليون دولار)	
الفترة	2010	2016	2010	2016
الأردن	6.770	7.862	0.53	0.71
تونس	7.627	9.265	0.789	0.872
لبنان	0.370	0.714	0.977	1.516
مصر	28.904	35.268	2.003	2.487
المغرب	20.491	24.856	0.486	0.627
المجموع	64.162	77.965	4.785	6.212

المصدر: جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة

2- مؤشرات أعباء خدمة الديون الخارجية لبعض الدول العربية:

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (5) إلى ارتفاع حجم خدمة الدين الخارجي للدول العربية محل البحث من 7.9 مليار دولار عام 1995 إلى نحو 13.6 مليار دولار عام 2006 محققه بذلك زيادة قدرها نحو 5.7 مليار دولار مقارنة بعام 1995 وبنسبة زيادة بلغت حوالي 72.1%. ثم تزايدت هذه النسبة بشكل ملحوظ عام 2007 لتصل إلى

نحو 14.7 مليار دولار، وبلغت عام 2008 ذروتها بمقدار 14.9 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وتوقف بعض الدول العربية عن سداد ديونها، ثم انخفضت بعد ذلك خلال العامين 2009، 2010 لتصل إلى نحو 11.8، 11.9 مليار دولار على الترتيب. ثم تزايدت هذه النسبة خلال الفترة من عام 2012 من نحو 14.0 مليار دولار لتصل إلى نحو 18.6 مليار دولار عام 2016. ومن الملاحظ أن نسبة الديون القائمة إلى صادرات السلع والخدمات قد انخفضت في بعض الدول العربية على السواء، وذلك بالرغم من ارتفاع قيمة القروض القائمة خلال عام 2015، وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع قيمة صادرات الدول المقترضة بنسبة عالية فاقت 14% خلال عام 2015 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015).

جدول رقم (5): إجمالي خدمة الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية خلال الفترة (1995-2016)

(بالمليون دولار)

السنة / الدولة	1995	2000	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	0.499	0.530	0.836	0.871	0.427	0.551.4	0.633	0.648.4	0.725.8	0.786.1	0.843.5	1.276	1.347
تونس	1.568	1.855	2.926	2.915	2.731	2.357	2.296	2.292	2.675	2.617	2.057	1.679	1.781
لبنان	0.189	0.484	4.162	4.469	4.640	4.443	4.188	4.782	5.196	3.791	6.798	6.368	6.894
مصر	2.015	1.618	3.486	3.522	3.899	2.659	2.746	2.842	2.972	3.029	3.074	5.712	5.823
المغرب	3.425	2.196	2.207	2.990	3.200	1.830	2.088	1.819	2.162	2.307	2.590	2.678	2.746
المجموع	7.885	6.683	13.617	14.767	14.897	11.80	11.951	12.383	14.03	12.53	15.362	17.713	18.591

المصدر: جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة

وبالنظر إلى هذا المؤشر في بعض الدول العربية المقترضة نلاحظ تباين بشأن بعض الدول خلال العامين 2015، 2016، ففي الأردن زادت خدمة الدين بمقدار 71 مليون دولار، وفي مصر بمقدار 111 مليون دولار، وفي المغرب بمقدار 68 مليون دولار، وفي تونس بمقدار 102مليون دولار وأخيرا في لبنان بمقدار 481 مليون دولار (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016).

ومما لا شك فيه أن هناك نسب مئوية للمديونية الخارجية لا يمكن تجاوزها حيث تمثل حد الأمان عند طلب القروض والاستثمارات الخارجية. لذلك وضعت منظمات التمويل الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بعض المؤشرات الاقتصادية، كحدود أو مستويات حرجة للدين العام الخارجي، كمؤشرات استرشادية من قبل الدول المدينة، ويفضل عدم تجاوزها، حفاظا على الثقة الائتمانية من جهة، ومنعا للمغالاة في الاقتراض من الخارج من جهة ثانية، وتحذيرا لمصادر التمويل الخارجية بالامتناع عن الإقراض في حالة وصول الدول المدينة إلى هذه المستويات الحرجة أو قريبة منها من جهة ثالثة. ومن أهم هذه المؤشرات (مؤشرات أعباء الديون الخارجية) ما يلي(عبدالسلام نصير، 2006):

1) نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 50%.
2) نسبة الدين العام الخارجي إلى عائدات الصادرات من السلع والخدمات لا تتجاوز 275%.
3) نسبة مجموع خدمة الدين العام الخارجي (مدفوعات الأقساط + الفوائد) إلى الصادرات من السلع والخدمات لا تتجاوز 30%.

أ- نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

توضح نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي عبء المديونية الخارجية في الدول العربية المقترضة، وتشير إلى قدرة اقتصادياتها على تحمل أعباء هذا الدين، ومدى التزامها بذلك (رمزي زكي، 1987). وتشير بيانات الجدولين رقم (6، 7) إلى انخفاض نسبة هذا المؤشر من نحو 57.3% في عام 1995 إلى نحو47.7% عام 2006، وبذلك حققت الدول العربية المقترضة محل البحث نجاحا في انخفاض نسبة هذا المؤشر. واستمرت نسبة المؤشر في الانخفاض لكل الدول العربية المقترضة مجتمعة حتى بلغت نحو 32.6% في عام 2011 بسبب الارتفاع في وتيرة النشاط الاقتصادي والنمو الجيد في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة وانخفاض المديونية العامة الخارجية للعديد منها وذلك قبل اندلاع ثورات الربيع العربي وما ترتب عليها من نتائج سلبية. ومنذ عام 2012 تزايدت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 32.8% لتصل إلى نحو 48.0% عام 2016. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من المغرب ومصر أقل من المتوسط للدول العربية وللدول النامية، حيث بلغت نحو 27.3% في المغرب وحوالي 18.7% في مصر. في حين جاءت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من تونس ولبنان أكثر من المتوسط للدول العربية وللدول النامية، حيث تراوحت نحو 68.6% في لبنان، والأردن نحو 64.7% وتونس نحو 57.9% عام 2016 (صندوق النقد العربي، 2016).

جدول رقم (6) الناتج المحلى الإجمالي لبعض الدول العربية المدينة خلال الفترة (1995-2016)(مليون دولار)

السنة / الدولة	1995	2000	2006	2007	2008	2009	2010	2013	2014	2015	2016
الأردن	6.733	8.340	15.056	17.110	21.993	23.853	26.463	30.981	33.641	35.877	40.416
تونس	18.050	19.453	34.419	38.967	44.924	43.551	44.253	45.134	46.903	48.544	51.326
لبنان	11.122	17.491	22.438	25.047	30.080	34.925	39.221	44.100	47.220	49.582	50.220
مصر	60.159	95.801	107.378	130.367	162.464	188.489	218.393	262.195	271.443	286.766	297.365
المغرب	33.042	32.904	65.640	75.224	88.880	90.553	91.314	96.109	103.682	107.852	114.226
المجموع	129.106	173.989	224.931	286.715	348.341	381.371	419.644	418.519	502.889	528.621	553.553

المصدر: جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة

جدول رقم (7) نسبة إجمالي الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2016)

السنة / الدولة	1995	2000	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	93.6	81.1	48.6	43.3	23.3	22.9	24.6	24.5	21.9	22.4	30.3	31.5	64.7
تونس	60.5	59.5	52.6	49.5	48.8	48.2	48.8	48.9	51.5	54.5	55.8	59.3	57.9
لبنان	12.0	41.7	89.3	83.6	69.5	60.2	51.7	52.8	51.5	54.7	64.7	66.5	68.6
مصر	52.6	27.8	27.0	25.2	19.8	17.7	16.0	14.3	14.8	16.9	14.4	15.6	18.7
المغرب	68.0	49.8	20.9	21.0	18.6	21.4	25.8	22.9	22.3	26.2	26.9	26.7	27.3
المتوسط	57.3	51.98	47.68	44.52	36.0	34.08	33.38	32.68	32.8	34.94	38.4	39.92	48.04

المصدر: حسبت من بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي للأعوام المذكورة

وفي ضوء ذلك يمكن تقسيم الدول العربية المقترضة وفقا لمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 إلى مجموعتان هي: الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها معتدلا نسبيا حيث تقل نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها عن 50% (مصر والمغرب). بجانب الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعا حيث تتراوح النسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها ما بين 50، 100% (لبنان وتونس والأردن).

ب- نسبة الدين العام الخارجي إلى عائدات الصادرات من السلع والخدمات:

تشير بيانات الجدول رقم (9) إلى أن متوسط نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى صادرات الدول العربية محل البحث بلغت عام 2006 نحو 240.2% ثم تراجعت إلى نحو 209.4% عام 2007 ثم استمرت في الانخفاض لتصل إلى نحو 143.9% عام 2015، ثم تزايدت في عام 2016 لتصل إلى نحو 318.8%. وقد بلغت أعلاها في لبنان عام 2006 بنسبة بلغت نحو 620.8%، وبلغت أدناها في المغرب ومصر بنسب بلغت حوالي 107.6%، 140.9% خلال نفس العام. وقد تراجعت هذه النسبة في الدول العربية محل البحث لتصل في لبنان إلى نحو 189.4% عام 2015 وفي مصر لنحو 134.2% وفي المغرب لنحو 103.7%. وتعد هذه النسبة منخفضة في الدول العربية محل البحث قياسا إلى مؤشرات التصنيف العالمي (275%)، وهو الأمر الذي يدعو للتفاؤل رغم تزايد حجم المديونية الخارجية في هذه الدول.

جدول رقم (8) إجمالي صادرات بعض الدول العربية المدينة خلال الفترة (2006-2016) (بالمليون دولار)

السنة / الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	4.131	4.490	6.249	5.048	5.947	5.918	6.778	6.699	6.778	7.238	9.224
تونس	11.703	15.164	19.203	14.428	16.417	17.253	17.822	16.998	17.044	16.772	18.312
لبنان	3.229	4.046	3.479	3.485	3.920	4.321	4.276	4.482	3.937	3.314	4.223
مصر	20.545	24.454	29.849	23.089	25.024	28.027	32.346	31.084	30.948	26.724	29.517
المغرب	12.730	15.321	20.138	13.972	17.676	18.231	20.402	21.475	21.932	23.665	24.718
المجموع	52.338	63.475	78.918	60.022	68.984	73.75	81.615	80.735	80.639	77.713	85.9941

المصدر: جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام المذكورة

جدول رقم (9) نسبة إجمالي الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية إلى صادراتها خلال الفترة (2006-2016)

السنة / الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	177.2	165.0	82.2	108.0	109.1	104.2	150.3	157.1	177.4	165.1	283.5
تونس	154.3	127.1	114.2	145.2	132.4	145.3	154.2	173.1	154.3	127.1	162.3
لبنان	620.8	517.8	322.1	261.4	340.3	281.5	207.6	195.3	170.5	189.4	819.0
مصر	140.9	134.2	107.6	144.2	139.9	125.1	148.3	181.6	141.3	134.2	188.8
المغرب	107.6	103.3	81.9	138.6	133.4	117.2	131.2	129.6	108.2	103.7	140.1
المتوسط	240.2	209.4	141.6	159.5	171.0	165.7	158.3	167.3	150.3	143.9	318.8

المصدر: حسبت من بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي للأعوام المذكورة

ج- نسبة مجموع خدمة الدين العام الخارجي (الأقساط والفوائد) إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات:

يوضح مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات ما يستهلكه سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي من التدفقات المالية بالعملة الصعبة في الدول العربية المقترضة والتي تتحصل عليها من حصيلة ما تصدره من سلع وخدمات، وبذلك يمكن أن تشكل خدمة الدين الخارجي عقبة أمام الحفاظ على هذه التدفقات المالية (منير حمرانة، 2011).كما أنها تعمل على تحسين سعر صرف عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار اقتصادياتها ويعمل على جلب رؤوس الأموال إليها (صباح نعوش، 2011).

وتشير بيانات الجدول رقم (10) إلى أن متوسط نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات في الدول العربية محل البحث بلغت نحو 17.9% عام 1995 ثم تراجعت لتصل إلى نحو 14.4% عام 2006 ثم تنخفض بشكل ملحوظ خلال عامي 2009-2010 لتصل إلى نحو 10.7%، 9.8% على الترتيب، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام والمواد الأولية الأخرى في الأسواق التصديرية وتحسن عوائد الصادرات الخدمية. ومنذ عام 2011حتى 2016 بدأت هذه النسبة في التزايد من نحو 11.4% عام 2011 إلى نحو 43.6% عام 2016. حيث بلغت عام 2016 ذروتها في لبنان بمقدار 161.3%، ثم في مصر بمقدار 19.7%، وفي الأردن بمقدار 14.1%، وفي المغرب بمقدار 10.9%، وأخيرا في تونس بمقدار 9.3%. وتعد هذه النسب منخفضة مقارنة بمؤشرات التصنيف العالمي (30%).

جدول رقم (10): نسبة خدمة الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية إلى صادراتهاخلال الفترة (1995-2016)

السنة / الدولة	1995	2000	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	14.4	15.0	10.3	9.4	22.4	5.0	5.2	11.5	7 ،10	7 ،11	4 ،12	18.1	14.1
لبنان	11.7	19.1	23.1	28.1	23.8	23.5	22.6	11.7	12.2	8.4	12.2	23.2	161.3
مصر	13.7	8.6	10.8	6.2	6.5	4.6	6.0	11.0	9.0	9.0	9.1	21.1	19.7
المغرب	30.0	23.1	9.7	9.0	7.3	8.6	4.7	9.7	12.1	11.0	12.0	11.0	10.9
المتوسط	17.9	17.5	14.4	13.1	13.7	10.7	9.8	11.4	11.8	10.2	11.6	16.8	43.6

المصدر: حسبت من بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي للأعوام المذكورة

ثانياً: الأسباب الداخلية والخارجية لتزايد الديون الخارجية العربية.

ترجع الأسباب الحقيقية لارتفاع الديون الخارجية في الدول العربية محل البحث إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، وتتلخص العوامل الداخلية في تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتدهور مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وعجز موازين المدفوعات عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية، بالإضافة إلى سوء توظيف القروض، وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، والاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة. أما الأسباب الخارجية فتتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة، وآثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية(عبد الفتاح على الرشدان، 2009).

وتتمثل الأسباب الداخلية للمديونية الخارجية العربية في الآتي (حمدي عبدالعظيم، 2002): من المعروف أن عملية إحداث تنمية تتطلب رؤوس أموال وتكنولوجيا متقدمة وهو ما لم تقدر عليه الدول العربية مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات اللازمة. بجانب أن اللجوء إلى الاقتراض كان يفترض منه إقامة مشاريع ضخمة يتم عن طريقها سداد مثل هذه القروض، ولكن مع سوء التخطيط وتغير الظروف والسياسات الاقتصادية

لم تحقق هذه المشاريع أهدافها. بالإضافة إلى أن عمليات الاقتراض صاحبها زيادة كبيرة في الاستهلاك الترفيهي وعدم الشفافية في استغلال القروض وعدم توجيهها للاستثمارات بهدف رفع مستوى المعيشة في ظل التزايد السكاني المرتفع وانخفاض حجم الدخول النقدية. بجانب الفساد المالي والإداري المتفشي في بعض الدول العربية المدينة وانتشار ظاهرة هروب رؤوس الأموال المحلية للخارج. كما ركزت الدول العربية على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت تصدر الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة، مما أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية، بجانب العجز المستمر في ميزان المدفوعات بسبب زيادة الواردات السلعية على حساب الصادرات، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم وتدهور أسعار صرف العملات المحلية، مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية. وأخيرا إهمال قطاع الزراعة في معظم الدول العربية التي تمتلك ميزة نسبية في ذلك، حيث أن إهمالها لهذا القطاع أدى إلى زيادة الواردات الغذائية والاهتمام بالصناعة التي تتطلب إمكانيات رأسمالية عالية تفوق طاقات هذه الدول مما اضطرها إلى المديونية الخارجية (عبد الله رمضان الكندري، 2009).

أما الأسباب الخارجية للمديونية الخارجية العربية فتتمثل في الآتي (رمزي زكي، 1987): عدم مساهمة الاستثمارات الأجنبية في رفع مستوى المدخرات والفائض الاقتصادي القومي بما يمكن هذه الدول من التعامل الفعال مع الديون الخارجية المترتبة عليها. بجانب تأثير الأزمات الاقتصادية بالدول الصناعية على الدول العربية في المجالات الهامة وتحديدا في مجال الديون، فالتضخم والركود الذي يعاني منهما العالم الأول انعكس على الدول العربية على هيئة ارتفاع مستمر في تكلفة الاستيراد فيها وعدم نمو حصيلة الصادرات وبالتالي عجز الحساب الجاري و قد أدى ذلك إلى الاقتراض من الخارج وزيادة المديونية. بالإضافة إلى تدهور شروط التبادل التجاري من حيث المنتجات التي تصدرها الدول العربية المدينة وبين المنتجات الصناعية التي تصدرها البلدان المتقدمة والدائنة، حيث أن تدهور أسعار تلك السلع التي تصدرها البلدان المدينة أمام ارتفاع أسعار تلك التي تصدرها البلدان الدائنة، بجانب تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات الدول النامية ومنها الدول العربية يشكل عامل هام في عجز موازين مدفوعات تلك الدول المدينة، الأمر الذي يدفعها من جديد للاستدانة والاقتراض ومن تفاقم أزمة المديونية لديها و بالتالي عجزها عن خدمة ديونها (محمد السيد سعيد، 2008). كما يؤثر التغير في أسعار النفط بشكل واضح في تفاقم أزمة المديونية خاصة وأن الدول العربية المدينة تأتي في مقدمة الدول المصدرة للنفط، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بالتقلبات في أسعار النفط العالمية. كما يعد قطاع التجارة الخارجية وسياسات الصرف الأجنبي من أبرز القطاعات التي كانت الاستدانة فيها تتسم بالإفراط ومن معالم ذلك إلغاء الرقابة على الصرف والسماح للأشخاص الطبيعيين من مؤسسات القطاع الخاص بالاحتفاظ بالنقد الأجنبي والتصرف به، وصدور قوانين تشجع الاستثمارات الأجنبية الخاصة وبالتالي التحكم في موازين مدفوعات الدول المدينة. وأخيرا يعد ارتفاع أسعار الفائدة من ابرز العوامل المساهمة في تفاقم أزمة المديونية، من خلال الارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة التي اقترضت بها مجموعة الدول العربية المدينة، حيث ترتب عليه زيادة المبالغ التي يجب على الدول المدينة تخصيصها لدفع أعباء الديون، وقد تزامن ذلك مع تعرض موارد النقد الأجنبي لتلك الدول إلى عدم الاستقرار والتقلب(عبدالسلام نصير، 2006).

ثالثاً: شروط الديون الخارجية والآثار الاقتصادية المترتبة عليها.

1- تطور شروط الديون الخارجية.

مع إعلان المكسيك التوقف عن سداد ديونها الخارجية بسبب تفاقم الاختلالات الاقتصادية التي عرفت بأزمة المديونية العالمية عام 1982، طرأت العديد من التغيرات على الشروط المصاحبة للاقتراض الخارجي وإعادة

النظر في شروط الاستدانة الخارجية، وخاصة الديون التي يكون الصندوق والبنك الدولي طرفا فيها عند الحصول عليها أو عند إعادة جدولتها. ولم تكن الدول العربية المدينة بعيدة عن هذه الشروط عند حصولها على ديون خارجية أو عند دخولها في مفاوضات لإعادة جدولة هذه الديون. وتختلف شروط الديون الخارجية وفقا لعدة شروط ومعايير، وأهم هذه المعايير ما يلي(عبد الله رمضان الكندري، 2009):

أ- الشروط التقليدية:

- **من حيث الجهة التي تقدم القروض:** وهذه الجهات إما أن تكون الحكومات أو مؤسسات تمويل إقليمية أو دولية أو بنوكا تجارية، ففي حالة القروض من الحكومات تتوقف الشروط على طبيعة العلاقة بين حكومة الدولة المقترضة والدولة المقرضة، وطبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية بينهما، وفي الغالب تدور الشروط حول سعر الفائدة وآجال السداد والضمانات وفترات السماح، ويمكن أن تمتد لتشمل ربط القروض باستيراد منتجات معينة من الدولة الدائنة أو نقل هذه الواردات على سفنها أو إعطاء الأولوية في تنفيذ المشروعات التي تمولها هذه القروض لشركات الدولة المقرضة. أما في حالة المؤسسات الإقليمية والدولية فإن الشروط تتفاوت، ومن أشهر هذه المؤسسات البنك الدولي الذي يشترط أن تكون القروض لتمويل مشروعات التعمير والتنمية في الدولة المدينة، وأن تكون للحكومات أو للجهات التابعة لها، كما يشترط ألا يكون للدولة مصدر آخر للتمويل. أما في حالة البنوك التجارية فإن الشروط تتركز على سعر الفائدة والضمانات التي تقدمها الدولة الراغبة في الحصول على القرض لهذه البنوك (عبد الكريم توفيق صادق، 1999).
- **من حيث الأهداف:** فإذا كان هدف الجهة المقرضة الربح ففي هذه الحالة يتم التركيز على الفائدة وفترات السداد والضمانات، وهي شروط تقليدية. أما إذا كانت هناك أهداف أخرى فإن الجهة الدائنة تركز عليها عند الاتفاق على القرض مثل زيادة الصادرات للدولة الدائنة وذلك عن طريق حصول الدولة المدينة على جزء من هذه الديون في صورة سلع ومنتجات من الدولة الدائنة، وقد تكون الشروط في صورة إلزام الدولة المدينة بسياسات اقتصادية معينة كما في حالة الصندوق والبنك الدوليين. وإلى جانب ما سبق تتأثر شروط الديون بطول فترة سداد الدين، وكذلك تتأثر بالظروف الدولية التي تتم فيها هذه الديون، وبالسمعة الاقتصادية للدولة المقترضة (الجدارة الائتمانية) وقدرتها على السداد في المستقبل(عبدالفتاح الجبالي، 2005).

ب- الشروط في ظل العون الإنمائي العربي:

كانت بداية هذا العون مع الطفرة التي حدثت في أسعار النفط في السبعينيات وترتب عليها إنشاء المؤسسات والصناديق المقدمة لهذا العون. ويتمثل هذا العون في القروض والمنح والهبات والمعونات الفنية التي تساعد على تنمية الدول العربية التي تحتاج إلى هذا التمويل. ويقدم هذا التمويل من جانب صناديق التمويل العربية (قطرية أو متعددة الأطراف).

ونظراً لسهولة وبساطة شروط التمويل المقدم من هذه الصناديق فقد زاد اتجاه الدول العربية للحصول عليه، ومن أهم شروط هذا التمويل انخفاض أسعار الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، وارتفاع عنصر المنحة في القروض المقدمة في إطار هذا التمويل. بجانب عدم وجود شروط من جانب الصناديق العربية تلزم الدول التي تحصل على هذا التمويل بشراء واردات من جهات معينة، أو بإسناد تنفيذ المشروع المقدم له التمويل لشركات معينة، ولكن في الغالب يترك لهذه الدول الحرية في ذلك، وهو عكس ما هو متبع في القروض التي تحصل عليها الدول العربية من جهات أجنبية أخرى. بالإضافة إلى عدم وجود شروط متعلقة بحق الأطراف المقدمة لهذا التمويل في

التدخل في السياسات الاقتصادية للدول المتلقية لهذا التمويل كما يحدث في حالة الصندوق والبنك الدوليين(سمير المقدسي، 2008).

ج- شروط البنك وصندوق النقد الدوليين:

تظل شروط الديون الخارجية شروطا عادية طالما التزمت الدول المدينة بها وطالما كانت هذه ملتزمة في سداد خدمة هذه الديون (الأقساط والفوائد) في وقتها، ولكن إذا تعثرت الدولة المدينة في السداد لأسباب داخلية أو خارجية تكون أمام خيارين هما الأول: إنكار الدين والتوقف عن السداد، وهو أمر في غاية الخطورة على الجدارة الائتمانية والسمعة الاقتصادية للدولة، وقد يعرضها لعقوبات اقتصادية وسياسية. أما البديل الثاني فهو اللجوء إلى عملية إعادة جدولة للديون الخارجية، من خلال الصندوق والبنك الدوليين للاتفاق مع الدول الدائنة على كيفية وشروط إعادة الجدولة. ويتم ذلك في نادي باريس من خلال وضع شروط جديدة لإعادة جدولة ديونها تختلف تماما عن الشروط الأصلية التي تمت على أساسها هذه الديون، ويتم وضع هذه الشروط والاتفاق عليها من خلال اتفاق الدولة المدينة على برنامج إصلاح اقتصادي وتصحيح هيكلي مع صندوق النقد الدولي، وهذا البرنامج يضم في الغالب وصفة علاجية في صورة حزمة من السياسات الاقتصادية تتعهد الدولة المدينة بالالتزام بها على مراحل. وقد مرت بعض الدول العربية المدينة التي لجأت إلى إعادة جدولة ديونها بهذه المراحل وقبلت هذه الشروط، وأهمها مصر ولبنان وتونس والمغرب، وبعد قبول واستيفاء الشروط يتم توقيع اتفاقية مع نادي باريس تحدد شروط التصرف المالي والاقتصادي في الديون من قبل الدولة المدينة، ومن هنا يبدأ التدخل في الشؤون الاقتصادية للدولة المدينة، وذلك عبر السياسات التي تعتبر آليات لتنفيذ هذه الشروط مثل تحرير الأسعار، والخصخصة، وتحرير التجارة الخارجية، وغيرها من الشروط (أديب حداد، 2007).

ومن الملاحظ أن تبني بعض الدول العربية المدينة لشروط إعادة جدولة الديون مع الصندوق والبنك الدوليين وخاصة ما يتعلق منها ببرامج الإصلاح الاقتصادي كان له آثار ايجابية وسلبية في تلك الدول العربية، تمثلت في الآتي(حمدي عبدالعظيم، 2002): تزايد معدلات البطالة في الدول العربية حيث وصلت هذه النسبة في بعض الدول العربية إلى حوالي 20%، وانخفاض درجة إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطن العربي بسبب ارتفاع الأسعار، وتزايد حدة الفقر ومحدودي الدخل في بعض الدول العربية، ثم التأثير السلبي لبرامج الصندوق في فئات الطبقة الوسطي في بعض الدول العربية.

وهذه الآثار تعرف بالآثار الاجتماعية لبرامج الصندوق والبنك الدوليين والتي تحاول بعض الدول العربية التغلب عليها عن طريق ما يعرف بشبكات الأمان الاجتماعي من خلال إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، وهى التجربة التي أخذت بها مصر، وهناك محاولات للاستفادة منها في دول عربية أخرى مثل الأردن. وإلى جانب الآثار السابقة فقد حدث تراجع في دور الدولة في معظم الدول العربية المدينة لصالح تزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث أصبحت نسبة مساهمة القطاع الخاص العربي في النشاط الاقتصادي حوالي 73% في المتوسط، وأصبح يعول عليه بأن يقوم بالدور الرئيسي في عمليات الإنتاج والتصدير والتوظيف.

ورغم الآثار السلبية السابقة فان هناك بعض الآثار الإيجابية التي صاحبت الأخذ بسياسات البنك والصندوق الدوليين كشروط لإعادة جدولة الديون العربية وأهم هذه الآثار ما يلي(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011): تراجع العجز في الموازنات العامة وموازين المدفوعات لبعض الدول العربية المدينة، وتزايد الاحتياطيات الرسمية في الدول العربية المدينة، وتراجع نسبة إجمالي الدين العربي الخارجي إلى الناتج المحلي العربي الإجمالي، ثم تراجع نسبة خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية إلى الصادرات من السلع والخدمات.

الخلاصة: أن الآثار المترتبة على أخذ بعض الدول العربية بشروط إعادة جدولة الديون التي وضعها الصندوق والبنك الدوليين أدت إلى تحقيق نتائج ايجابية على الصعيد المالي والنقدي فقط، أي انخفض معدل التضخم وانخفض عجز الموازنة العامة وانخفض عجز ميزان المدفوعات وارتفعت الاحتياطيات من العملات الأجنبية، ولكن مقابل ذلك ارتفعت معدلات البطالة وتفاقمت مشاكل أسعار الصرف وزادت مظاهر الركود وتباطؤ الأسواق وزاد عدد الفقراء وارتفعت أسعار السلع والخدمات. لذلك يجب ضرورة توخي الحذر عند اختيار طريقة التمويل من خلال الاقتراض الخارجي فتجربة الدول النامية ومنها الدول العربية المدينة كانت وما زالت سلبية بسبب الشروط التي وضعتها مؤسسات التمويل الدولية ولم تراعى فيها خصوصيات الدول المقترضة من النواحي السياسة والاقتصادية والاجتماعية عند وضع شروطها وبرامجها الإصلاحية(رسول راضي، 2004).

2- الآثار الاقتصادية المترتبة على الديون الخارجية لبعض الدول العربية:

لقد ترتب على تفاقم المديونية الخارجية لبعض الدول العربية، مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية. فعلى المستوى الاقتصادي شهد حجم الدين الخارجي للدول العربية زيادة لم يسبق لها مثيل مما أثر بشكل مباشر في خطط التنمية المستقبلية، وتناقص معدلات الادخار المحلي تدريجياً لأسباب مختلفة. وهو ما أدى إلى عدم إمكان تنمية الموارد المالية الذاتية. كما أن اعتماد الدول العربية المدينة على القروض الخارجية، أدى إلى تزايد معدلات التضخم بسبب الضغوط التي تسببها هذه القروض على القدرة التنافسية لصادرات الدول المدينة، حيث أدى تخفيض قيمة العملات المحلية لبعض الدول العربية المدينة استجابة لضغوط الأطراف الدائنة إلى تدهور القيم الحقيقية للمدخرات مما يضطر العديد من الأفراد إلى إيداع أموالهم في الخارج (أحد أهم أسباب ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج). بالإضافة إلى ذلك فإن أعباء خدمة الدين تستحوذ على نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل في الغالب انخفاضاً للموارد المالية التي من الممكن توجيهها للادخار من أجل التوسع في الاستثمار(رمزي زكي، 2002). وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للديون الخارجية على القدرة المالية والاستيرادية للدول العربية المدينة قد انعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو الذي تتطلع إليه اقتصاديات هذه الدول. كما أن ارتفاع خدمة الديون الخارجية الذي شهدته الدول العربية في السنوات الأخيرة يشكل عبئا على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية(سعيد مرطان، 2007). ومن الملاحظ أن الكثير من الدول العربية المدينة اضطرت لتأجيل تنفيذ مشاريع استثمارية عدة كما اضطرت إلى خفض معدلات الاستثمار بسبب نقص السيولة ونقص الموارد الأجنبية، مما أدى في النهاية إلى مزيد من التبعية في كل أشكالها تجارية ومالية وتكنولوجية وغذائية.

أما بالنسبة إلى الآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية للدول العربية، فهي ناجمة من جراء تطبيق برامج التكييف والإصلاح الهيكلي تنفيذاً لتعليمات المؤسسات والمنظمات الدولية المانحة، حيث تعانى الدول العربية من البطالة التي أصبحت تهدد الاستقرار الاجتماعي نتيجة لأن برامج الإصلاح الاقتصادي في معظم هذه الدول استهدفت خصخصة القطاع العام، مما أدى إلى تسريح الآلاف من العاملين، وهي برامج كان لا بد من تنفيذها حتى تتم جدولة الديون والحصول على قروض أخرى وفقاً لشروط الجهات المانحة (محمد الأطرش، 2008).

رابعاً: أهم الوسائل الدولية المقترحة لعلاج الديون الخارجية.

لقد أثرت أزمة الديون الخارجية بصفة كبيرة على اقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية المدينة والتي شهدت تراجعا ملحوظا في معدلات النمو والتنمية، حيث لم تجد هذه الدول أمامها سوى ثلاثة خيارات لمواجهة أزمة الديون الخارجية وهى: التوقف عن الدفع بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة، تسديد الديون مع تطبيق إصلاحات اقتصادية

هيكلية، وأخيرا إعادة جدولة الديون مصحوبة بسياسة التصحيح الهيكلي. وفي النهاية ركز الدائنون على سياسات التصحيح الهيكلي واللجوء إلى إعادة هيكلة الديون من أجل المحافظة على مصالحهم.

ومما لاشك فيه أن توقف الدولة عن دفع ديونها الخارجية يثير العديد من المشكلات السياسية ويؤدي إلى فقدان ثقة المؤسسات المالية الدولية في الدولة المدينة، لذلك كان لابد من البحث عن مجموعة من الوسائل لمعالجة مثل هذه الأزمات. وبالرغم من تقديم عدة مبادرات ومقترحات دولية منذ الثمانينيات للحد من مشكلة المديونية الخارجية سواء من جانب الدول الدائنة أو المدينة أو من المؤسسات المالية، إلا أنها لم تحقق أهدافها المرجوة ومن أهم هذه المقترحات على مستوى المؤسسات الدولية والأسواق المالية ما يلي:

- إعادة جدولة الديون من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال توجه عدد من الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات الدين العام الخارجي إلى إعادة جدولة الديون الخارجية، بهدف خفض أعباء خدمة الديون، بما يؤدي إلى تخفيف الأعباء المالية على الموازنات العامة لتلك الدول.

حيث يرى صندوق النقد الدولي أن إعطاء قروض جديدة بدون تطبيق السياسات الاقتصادية التصحيحية اللازمة، لا يحل مشكلة الديون الخارجية، بل يؤجلها فقط ويؤدي إلى إعاقة الاقتصاد المحلي عن النمو .كما يرجع صندوق النقد الدولي مشكلة الديون الخارجية إلى العوامل الداخلية للدول المدينة. ويتضمن برنامج التصحيح الهيكلي الذي يوصي به صندوق النقد الدولي ثلاثة محاور رئيسية وهي: إدارة الطلب، زيادة العرض، تحويل الإنتاج إلى صادرات. وأخيرا يرى صندوق النقد الدولي أيضا أن معالجة أزمة المديونية تتطلب المساهمة الفعلية لكل من الدول النامية، والدول الدائنة، والبنوك الخاصة والمؤسسات المالية الدولية.

كما أن رؤية البنك الدولي لا تختلف كثيرا عن رؤية صندوق النقد الدولي، فهو يشخص الأزمة على أنها تراكم في الأخطاء التي ارتكبتها الدولة المدينة وتأخرها في تطبيق السياسات الإصلاحية على اقتصادياتها. كما يرى أن تفاقم مشكلة الديون الخارجية بالدول النامية ترجع إلى القطاع العام والاستثمار الحكومي، لأن معظم مشروعات القطاع العام غير مربحة وتمثل عبئا ماليا ضخما على الحكومات. ويوصى البنك الدولي بأن تقوم الدولة النامية المدينة بتصفية المشروعات غير المربحة، وبيع المشروعات العامة إلى القطاع الخاص ومشاركة رأس المال الأجنبي في ملكيتها، وضرورة تخفيف العبء المالي عن كاهل الحكومات المتعلق بتوفير وتوزيع السلع والخدمات وتركها للقطاع الخاص أو فرض رسوم مرتفعة على المستخدمين لهذه الخدمات. بجانب تحديد مجموعة من الإجراءات التي تلتزم الحكومات المدينة باتخاذها قبل موافقة البنك الدولي على القروض الجديدة من أجل التصحيح الهيكلي.

ورغم أهمية فكرة إعادة جدولة الديون، إلا أن البعض يرى أنها تتيح مجالاً للدول الكبرى في إحكام قبضتها على الدول المدينة، ذلك أن اتفاقيات إعادة الجدولة تتضمن شرط قيام الدولة المدينة بدفع فوائد تأخير عن الأقساط المؤجل سدادها، فضلاً عن خضوعها لمراقبة الصندوق والسماح له بتدخله في شئونها الاقتصادية. كما أن الدول الدائنة غالباً ما تقوم بتمرير بعض مصالحها السياسية من خلال عمليات إعادة الجدولة، والتي لم يكن بوسعها أن تفرضها قبل ذلك (عدنان الهندي، 2003، عزت أبو العز، 2006).

- خطة "برادي" وزير الخزانة الأمريكية التي قدمها في عام 1989 والتي كان من أهم بنودها بيع جانب من الديون المستحقة على الدول النامية بواسطة مؤسسة دولية تساهم فيها الدول الكبرى. أي إجراء عملية توريق لديون 390 دولة نامية ذات مديونية مرتفعة، وذلك عن طريق مبادلة هذه الديون بسندات ذات قيمة اسمية أعلى أو بسندات بنفس القيمة الاسمية ولكن بأسعار فائدة مخفضة (John, Hederson and Jonathan, P. Scott,2004,).
- توريق الديون الخارجية كنتيجة لعدم نجاح كل من الخطط الدولية وإعادة الجدولة في حل مشكلة الديون الخارجية، جاءت فكرة توريق الديون كملاذ أخير لحل هذه المشكلة، ذلك أن أحد الدوافع الهامة لبيع ديون

العالم الثالث هو الرغبة في التخلص من المخاطر التي تحيق بها كالتوقف عن الدفع مثلاً، أو على الأقل تخفيض نسبة هذه المخاطر، وأن أفضل طريق لذلك هو التوريق.

- نجاح الأسواق المالية في تطوير عدة أساليب رئيسية تستخدم في معالجة الديون الخارجية وفوائدها وتحويلها إلى أنواع أخرى من الأصول، ومن أهم هذه الأساليب مقايضة الديون بحقوق الملكية، توريق الديون، إعادة شراء الديون، تحويل الديون إلى استثمارات (Lanra, E. KodreS,2004).
- هناك حلول أخرى مقترحة من طرف المفكرين في الدول الرأسمالية المتقدمة تضمن إلى حد كبير للدائنين استعادة أموالهم المقرضة ومصالحهم على المدى المتوسط والطويل وتتعلق هذه الحلول بتحسين شروط إعادة جدولة الديون أو إلغاءها بشكل كامل أو جزئي، تخفيض سعر الفائدة وغيرهما، ولكنها في النهاية لا تقدم أي حل لمأزق الديون الخارجية التي تعاني منها الدول النامية ومنها الدول العربية.

خامساً: نتائج وتوصيات البحث.

أ- نتائج البحث:

في ضوء ما سبق يمكن استخلاص أهم النتائج التالية:

- معظم الدول العربية محل البحث والتي تعانى من مديونية خارجية مرتفعة قد أساءت استغلال الأموال المقترضة من خلال توجيهها لتمويل الاستهلاك والاستثمارات الغير منتجة.
- لقد أدت المديونية الخارجية في الدول العربية محل البحث إلى أزمات سياسية واجتماعية بسبب توجيه معظم مواردها في سبيل تسديد خدمة الديون، حيث أن سداد الديون لا يكون إلا بالعملة الصعبة، وهذا يعني فقدان عوائد الصادرات، وبالتالي إعاقة عملية النمو الاقتصادي وعرقلة عملية التنمية بها.
- تزايد إجمالي حجم الدين الخارجي بالنسبة للدول العربية محل البحث في نهاية عام 2016 لنحو 180.7 مليار دولار مقارنة بنحو72.7 مليار دولار عام 1995.
- انخفاض نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية محل البحث في نهاية عام 2016 لنحو 48.0% مقارنة بنحو 57.3% عام 1995.
- تزايد نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات للدول العربية محل البحث من 17.9% في عام 1995 إلى نحو 43.6% عام 2016.
- تحسن مؤشرات قياس عبء المديونية في الدول العربية محل البحث فيما عدا مؤشر خدمة الدين العام الذي شهد ارتفاعا في تلك الدول، ويرجع ذلك إلى أن أعباء الديون الخارجية لهذه الدول ارتفعت بنسب تفوق نسبة الزيادة في القيمة الإجمالية لصادراتها.
- اختلاف الدول العربية المدينة محل البحث من حيث حجم وطبيعة مشكلة المديونية ومستويات النمو الاقتصادي بها، الأمر الذي يتطلب معالجة مشكلة الدين الخارجي لكل دولة عربية على حدة.
- إن عملية إعادة جدولة الديون تصب في صالح الدائنين على حساب الدول العربية المدينة، وذلك لما يترتب عليها من تنامي حجم المديونية نتيجة وضع شروط قاسية.
- تخلى بعض الدول العربية المدينة محل البحث عن إمكانية اللجوء إلى إعادة جدولة الديون واعتمادها أساليب جديدة لإدارة مديونيتها مثل تحويل الديون إلى استثمارات.

ب- أهم التوصيات الضرورية للحد من تزايد حجم الديون الخارجية في بعض الدول العربية:

أ- توصيات على المستوى القطري.

- العمل على خفض عجز الموازنة العامة في الدول العربية محل البحث سواء عن طريق زيادة الإيرادات أو خفض النفقات أو كليهما معاً. بجانب عدم اللجوء إلى تمويل عجز الموازنة عن طريق الديون الخارجية بقدر الإمكان، ولكن من المفضل أن يتم تمويل العجز داخليا من خلال إصدار سندات حكومية وأذون خزانة.
- ضرورة العمل على تطوير الهياكل الإنتاجية وإزالة الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد المحلى واستغلال الطاقات والموارد المتاحة والاستفادة من الموارد العاطلة، بجانب تهيئة المناخ السياسي والاقتصادي اللازم لجذب الاستثمارات العربية خاصة فيما يتعلق بالأمان والربحية.
- العمل على اتخاذ الإجراءات والوسائل الكفيلة بمساهمة البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية ووضع المعايير المحددة لذلك في إطار إشراف البنك المركزي للدولة.
- ضرورة إعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي وكذلك شروط صندوق النقد الدولي في ضوء ما أسفرت عنه خبرة التطبيق العملي.
- ضرورة إدماج إدارة المديونية الخارجية ضمن إدارة الاقتصاد القومي ووضع قواعد الهندسة المالية الدولية في الاعتبار والعمل على تنميتها، وإدارة المخاطر المرتبطة بالمديونية الخارجية.
- ضرورة إيجاد إدارة متخصصة لإدارة الدين العام تضع حد معين لسقف الدين لا يجوز أن تتخطاه المديونية الخارجية.
- مراعاة الترابط القائم بين المديونية الداخلية والمديونية الخارجية، نظرا لما لديهما من تأثير مشترك على الاستثمارات والنفقات الاجتماعية.
- إجراء المزيد من الدراسات حول تحويل الديون إلى استثمارات وتفعيل إمكانيات تطبيق مفهوم مقايضة الدين.

ب- توصيات على المستوى القومي.

- ضرورة تبني رؤية عربية موحدة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية من خلال تبني مجموعة من الآليات للتنسيق والتعاون بين الدول العربية للدخول في مفاوضات مع الدول الدائنة والتكتلات الاقتصادية في العالم بشأن إمكانية معالجة شاملة للمديونية الخارجية بدلاً من معالجة جزئية ومنفردة لهذه المديونية، وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر من التسهيلات المتعلقة بإعادة الجدولة وخدمة الدين.
- ضرورة قيام صندوق النقد العربي وباقي الصناديق العربية بدور اكبر في مجال معالجة الديون الخارجية من خلال زيادة فاعلية الصندوق بما يضمن تقديم كل التسهيلات الائتمانية لتسوية العجز في موازين مدفوعات الدول العربية الأعضاء وذلك من خلال التعجيل بالإصلاحات اللازم إجراءها على أجهزة وأنشطة الصندوق، بجانب تعزيز دور المؤسسات المالية العربية الأخرى في هذا الاتجاه (سيد محمود سيد، 2004).
- إنشاء مصرف عربي تخصص موارده للاستثمار والتجارة في الدول العربية، ودعوة اتحاد المصارف العربية للإسراع بتنفيذ هذا المشروع وتعبئة الموارد المالية اللازمة له. كذلك ضرورة إنشاء مؤسسة عربية تشترك فيها الصناديق العربية، والبنوك الإسلامية، والمصارف التجارية تأخذ على عاتقها إدارة الديون الخارجية

العربية، وتقوم بإصدار سندات تعطى إلى المصارف العربية لمساعدتها على منح قروض جديدة للدول العربية التي تعانى من حالات العجز المالي ومواجهة تحديات العولمة (إسماعيل صبري عبد الله، 2000).

- تفعيل اتفاقية التكامل الاقتصادي العربي وتعاون الدول العربية من خلال العمل على إعادة الاستثمارات العربية بالخارج إلى المنطقة العربية وتهيئة مناخ الاستثمار وتطوير الأسواق المالية القطرية ووضع حد لظاهرة هروب رؤوس الأموال للخارج.
- العمل على تحسين شروط التبادل التجاري بين الدول العربية والدول المتقدمة خاصة فيما يتعلق بتناسب أسعار المواد الخام مع أسعار السلع المصنعة.
- إقناع المجتمع الدولي بالتخلي عن بعض المعايير السياسية عند اللجوء لعملية الإعفاء من الديون أو إعادة جدولة الديون مثل حقوق الإنسان في بعض الدول العربية. وبالتالي ينبغي إعادة النظر في طريقة التعامل مع الدول العربية المتوسطة الدخل من قبل المجتمع الدولي.
- الاستفادة من تجربة دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الأخرى والتعرف على الأساليب التي استخدمتها لتوجيه وجذب الاستثمارات الأجنبية، وكفاءة إدارة القروض الأجنبية مما أدى إلى عدم وقوع هذه الدول في مشكلة الديون الخارجية.
- الاهتمام بعقد ندوات ومؤتمرات عربية لمناقشة مشكلة الديون الخارجية العربية مع ضرورة مشاركة واضعي السياسة ومتخذي القرار في الدول العربية ودعوة الدول الدائنة للمشاركة في ذلك.

المراجع:

1. أديب حداد: المديونية الخارجية للدول العربية وآثرها على موازين المدفوعات، بحث مقدم إلي ندوة المديونية الخارجية للدول العربية عام 2006، منتدى الفكر العربي، عمان، 2007، ص57-59.
2. إسماعيل صبري عبد الله: العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000، ص 132.
3. الأمم المتحدة: مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، تقرير خاص عن مدفوعات الدول المانحة والاستثمار العام، أكتوبر2009.
4. البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد (57)، القاهرة، 2006.
5. البنك الدولي: التمويل العالمي للتنمية، المجلد الثاني، جدول الدول لعام 2011.
6. جامعة الدول العربية: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة.
7. جليلة فريد طريف: قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، البنك المركز الأردني، 2010. ص16.
8. حمدي عبدالعظيم: مديونية الشمال ومديونية الجنوب، مجلة مصر المعاصرة، العدد 427-428، يناير – أبريل 2002، ص 145-151.
9. رسول راضي: مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية، مجلة الاقتصاد العربي، اتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد، العدد 12، 14، السنة التاسعة عشر، 2004.
10. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1987، ص123-162.
11. رمزي زكي: أزمة الديون العالمية والإمبريالية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 96، أكتوبر 2002، ص 73

12. سعيد مرطان: معضلة الدول النامية في الخروج من مصيدة الديون الخارجية، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 2007.
13. سمير المقدسي: التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن الحادي والعشرين، شؤون عربية ، سبتمبر 2008.
14. سيد محمود سيد: المديونية الخارجية والمشاكل الهيكلية للتنمية العربية، جامعة نواكشوط 2004، ص64-66.
15. صباح نعوش: أزمة المالية الخارجية في الدول العربية، دمشق، 2011، ص126-128.
16. عبد الحميد الزقلعي: مشكلة الديون الخارجية للبلدان العربية، بحث مقدم لندوة المديونية الخارجية للدول العربية، عمان، 1999، الناشر منتدى الفكر العربي، عمان، 2000.
17. عبد الفتاح على الرشدان: رؤية في التنمية العربية، نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة، شؤون عربية، يونيو 2009.
18. عبد الكريم توفيق صادق: ديون الدول النامية تطورها ونتائجها، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، 1999، ص81.
19. عبد الله رمضان الكندري: الدول النامية وأزمة الديون الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، رقم 48، القاهرة 2009، ص 78-81
20. عبدالسلام نصير: السياسات الاقتصادية لعلاج أزمة الديون الخارجية في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة قناة السويس، 2006، ص115-116.
21. عبدالفتاح الجبالي: المناظرة حول تصفية الديون الأفريقية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 113، أكتوبر 2005، ص 112-116.
22. عدنان الهندي: الواقع المصرفي الدولي والعربي ومبررات التوريق، بحث في مؤلف اتحاد المصارف العربية بعنوان " التو ريق كأداة مالية حديثة"، بيروت 2003، ص 22.
23. عزت أبو العز: تجربة جمهورية مصر العربية في مجال إدارة الدين العام، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد الحادي عشر، أبو ظبي 2006، ص23.
24. على توفيق الصادق: إدارة الدين العام: قضايا تحليلية واستنتاجات عملية، من كتاب صندوق النقد العربي:" سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية "، سلسلة بحوث ومناقشات حلقة العمل عدد 9، 28-31 مارس 2003، أبو ظبي ص، 21- 29
25. علي عبد الغني مهره: الديون الخارجية وآثارها على عملية التنمية، رسالة دكتوراه، 2004، جامعة حلب، سوريا.
26. محمد الأطرش: العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2008، ص 72.
27. محمد السيد سعيد: الآثار السياسية الخارجية لمديونية العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، أكتوبر 2006، ص 127.
28. محمد صبحي: فوائض البترودولارات والاستثمار العربي في الخارج، السياسة الدولية، عدد 102، يوليو، 2005.
29. منير حمرانة: أثر المديونية الخارجية على التنمية في البلاد العربية، بحث مقدم لندوة المديونية الخارجية للدول العربية، عمان، 2010، الناشر منتدى الفكر العربي، عمان، 2011.
30. ناصح الناصح: أثر فوائد القروض على تراكم الديون الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010، ص67.
31. وزارة التخطيط والتعاون الدولي في مصر: مساعدات الدول المانحة، 2009.

32. World Bank: World Development Indicators 2015.
33. World Bank: World Debt Tables. External Debt of Developing Countries.Washington,2015
34. John, Hederson and Jonathan, P. Scott: Securitization" Wood head – Faulkner 2004,P. 68.
35. Lewis, S. Raneiri: the origins of Securitization, Source of its growth and its future Potential, Cambridge, London, 2004, PP. 51-53.

External debts of some Arab countries and their economic effects during the period (1995-2016)

Abstract: The Arab countries' external indebtedness have exacerbated since the 1995 till 2016. This is attributed to the incorrect financing policies that countries have adopted in financing the development. In addition, these countries continued in consuming, investing indebtedness in an extremely higher degree than their production, savings and exports.

In light of the early mentioned facts, the study aims to develop the external indebtedness volume in some Arab countries(Egypt, Jordan, Tunisia, Morocco and Lebanon),its reasons, economic impacts and the most important strategies adopted to manage the external indebtedness since the 1995. the study introduces its most important conclude findings and some recommendations that can curb the negative effects of the phenomena investigated in the study. the research problem dwells in defining the actual reasons behind the increase of the some Arab countries' external debts. Does this indebtedness help realize the desired development? The descriptive technique through pursuing the path of the external indebtedness in the some Arab countries. The study is based on this hypotheses, the difference of Arab indebtedness conditions from one country to another country, and the public budgets' deficit for some Arab countries which leads to the increase of the external indebtedness.

Keywords: External Debt Crisis - Arab Countries - Conditions of External Debt - Economic effects.